اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 16-10-2008 رقم العدد: 16612 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 79 رقم القصاصة: 1

قالوا: إن "ساما" لديها احتياطي 1,1 تريليون ريال يضمن ودائع كافة العملاء

اقتصاديون : غياب المعلومة يصعب تحديد أثر الأزمة على الاقتصاد المحلي

عبدالمحسن بالطيور –

ياسمين يوسف – الدمام

قال رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد إن الأزمة المالية العالمية ستلقي بظلالها على جميع أنحاء العالم إلا أن التأثير سيختلف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى. مشيرا إلى أن تقارير البنك الدولي تذكر أن الاقتصاد العالمي دخل في تباطؤ كبير نتيجة هذه الأزمة، كما خفض البنك من توقعاته للنمو الاقتصادي، إلا أن صندوق النقد الدولي ذكر أن تأثير أزمة الائتمان العالمية الراهنة على اقتصاديات دول الشرق الأوسط محدود نسبيا، مذكرا بأن منطقة الشرق الأوسط تواجه ضغوطا تضخمية مع تراجع طفيف لمعدل النمو.

وأشار الراشد في تصريحات صحفية على هامش ندوة "الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد السعودي" التي نظمتها غرفة الشرقية مساء أمس الأول الثلاثاء بالتعاون مع شركة أرباح المالية إلى تأكيد مؤسسة النقد العربي السعودي بأن وضع الاستثمارات السعودية الخارجية جيد وسليم وأن الاستثمارات السعودية متحفظة ولا تدخل في استثمارات عالية المخاطر. كما أن السيولة بالأسواق متوافرة وليس بها أي نقص. كما اتخذت المؤسسة كذلك إجراءات عدة لطمأنة أسواق المال حيث خفضت سعر الريبو وأيضا خفضت الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

وذكر الراشد أن المشاريع التنموية التي تمتد إلى كافة أنحاء مناطق المملكة حيث دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الأسبوع الحالي مشاريع بمئات المليارات من الريالات إضافة إلى الدعوات الدولية التي طالبت بإدخال أعضاء جدد لمجموعة الثمان الكبرى يأتي على رأسها المملكة تؤكد متانة الاقتصاد السعودي.

وحذر الراشد من أنه إذا حدث انهيار شامل للنظام المالي العالمي فلن نكون بعيدين عنه. مشيرا إلى أن تحذيرات رئيس البنك الدولي لا تدفع بطريق التفاؤل، الأمر الذي يحتم علينا أن نتدارس هذه الأزمة وأين نحن منها؟! وكيف يمكن لنا أن نتعامل مع هذه الأزمة؟!

وبين الراشد أن المملكة مرت بأزمات سابقة واستطاعت بحمد الله أن تجتازها وليست أزمة أسواق جنوب شرق آسيا عنا ببعيد وأيضا أزمة الخليج وكذلك أزمة انخفاض النفط إلى أدنى مستوياته حتى وصل إلى سبعة دولارات للبرميل، ومع ذلك واصلت المملكة خططها التنموية واجتازت كل هذه الأزمات وغيرها. مؤكدا أن رأس المال يحتاج إلى تطمينات حتى يستطيع الاستثمار ويتحرك بحرية، وبلدنا ولله الحمد مقبلة على مشاريع كبيرة لابد من تنفيذها لذلك فإن فهم ما يجري حولنا عالميا هو السبيل الوحيد ليستمر النمو الاقتصادي لبلادنا.

وكانت ندوة "الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد السعودي" التي شارك فيها كل من أستاذي الاقتصاد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور سليمان السكران والدكتور عبدالله الحربي والمحللين الاقتصاديين المستشارين بشركة أرباح المالية محمد العمران وأمار ميهتا قد بدأت بكلمة لمساعد الأمين العام لشؤون اللجان المهندس عبدالرحمن الحمين ذكر فيها أن الأزمة المالية العالمية التي تسببت في إحداث فوضى وذعر عمت الأسواق المالية العالمية ولم تستثن أحدا دفعتنا إلى تنظيم هذه الندوة حتى نعرف ما يدور حولنا موضحا أن الغرفة دائما سباقة في معرفة قضايا الساعة لتوفير بيئة صحية ونموذجية لرجال الأعمال والمستثمرين. مشيرا إلى تنظيم الغرفة حلقة دراسية عن "كفاءة التثمين في التطوير العقاري" والتي تطرقت إلى أزمة الرهون العقارية في أمريكا والتي تسببت في هذه الأزمة المالية العالمية.

بعد ذلك تحدث مدير شركة أرباح المالية سعد بن عايض حصوصة والذي أدار الندوة فقال إن الأزمة المالية العالمية انطلقت شرارتها الأولى من أزمة الرهن العقاري وبدت ككرة الثلج تكبر كلما تدحرجت حيث أصابت معظم دول العالم. بعد ذلك تحدث المحلل المالي المستشار بشركة أرباح المالية

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 16-10-2008 رقم العـدد: 16612 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 79 رقم القصاصة: 2

أمـار ميهنا فأوضح أن التوسـع في القـروض والارتفـاع الكبير فـي أسـعار العقـارات وتوقـف المقترضيـن عـن السـداد وقيام المؤسسـات الماليـة بشـراء السـندات الماليـة عـدة مـرات وتـداول الرهـون العقارية دون رقابـة كل ذلـك أدى إلـى هـذه الأزمة التي عصفت بالجميع.

وأكد أن ضعـف الرقابـة الماليـة واندفـاع الكثيرين نحو المخاطـرة تسـبب فـي خـروج الأزمـة عـن دائـرة السـيطرة ممـا أدى إلى انهيار مؤسسـات ماليـة وتأميم أخرى وعدم الثقة بالنظـام المالـي وإحجـام الكل عـن إقـراض البنـوك أو الأفراد ممـا دفـع البنـوك المركزيـة في مجموعـة السـبع إلـى التدخـل وبدأت خطـط الإنقاذ في أمريكا وأوروبـا واليابـان ومجموعـة العشـرين وأجمـع الكـل علـى ضـرورة اسـتعمال جميع الأدوات المتاحـة لتأميـن الاسـتقرار للنظـام العالمـي. وتحـدث الدكتور عبدالله الحربي فشدد على أن أسباب الأزمة اقتصادية وسـلوكية مشـيرا إلـى ازدهـار شـركات التقنيـة ثـم الأزمة التي حدثـت لهـا فاتجـه المسـتثمرون إلـى الأسـهم، وحينمـا تعرضت الأسـهم لهزات اتجـه إلى العقار والـذي بـدأت منـه المشـكلة، حيـث اسـتثمر فيـه الكثيـرون وتم اسـتخدام المشـتقات الماليـة وبإفـراط كبيـر، أمـا المشـكلة السـلوكية فهي أن أمريكا اتخذت خـط الإنفـاق غيـر العقلانـي، فبدلا من اسـتخدام الفائض في التنمية واسـتحداث وظائف وجه الفائض في مسائل سياسية.

وأبـدى الحربـي عـدم تفاؤلـه بخطـط الإنقاذ لأنه تمت معالجتها على أنها مشكلة ائتمان فقـط ممـا يعنـي أن التركيز على أعـراض المشـكلة وليس أسبابها وهـذا لا يحلهـا. مبينـا أن آثـار الأزمـة سـتطول العملكـة نظرا لاقتصادهـا المنفتـح وليسـت هنـاك قيـود علـى حركـة رؤوس الأمـوال فيهـا إضافـة علـى ارتبـاط عملتهـا بالـدولار واعتمادهـا علـى النفـط والمسـعر بالدولار، ممـا يؤكـد أن أيـة أزمـة ائتمان أو مشـكلة اقتصاديـة لابـد أن تطـال المملكـة. وأوضـح أن خطـط الإنقـاذ كلهـا ركـزت على تمويل الجهاز المصرفي وتركت الشركات الصغيرة وهي الأهم.

وتحـدث الدكتـور سـليمان السـكران فذكـر أنـه لمعرفـة الخلـل ومـدى انعكاسـه علينـا لابـد أن نعـرف الأزمـة هـل هي أزمـة ديـون خارجيـة أو أزمـة سـعر صرف أو أزمـة مصرفيـة. وعمومـا فإن الاقتصاد الأمريكي يختلف عـن بقيـة الاقتصاديات والأزمـة مصرفيـة وهـي عـدم قـدرة المصـارف علـى تمويـل المقترضيـن. حيـث حـدث عدم وجـود تطابـق بيـن أصـول وخصـوم البنك. وتسـاءل لماذا تتعـرض المصـارف لمثـل هذه الهـزات؟! وقـال إنـه كلمـا زاد العائـد زادت المخاطـرة ويجب أن يكـون هنـاك تـوازن بيـن العائـد والمخاطـرة مـن جـراء تفعيل المنشـأة. وأشـار إلى أن المصـارف تسـتثمر في المجالات عاليـة المخاطـرة خاصـة أن المتنفذيـن فيهـا يحصلـون على عمـولات ممـا دفـع هـذه المصـارف إلى الاسـتثمار وبشـكل كبير في الاسـتثمارات الخطرة.

وأوضـح أننـا لا يمكـن أن نقـول بعـدم تأثر المملكة من هذه الأزمة ومشـكلتنا هنا في المملكة غيـاب المعلومـة الصحيحـة وعـدم الشـفافية فنحـن لا نعـرف عـن اسـتثمارات بنوكنـا في الخارج ولا اسـتثمارات مؤسسـاتنا الحكوميـة.

واسـتبعد أن تتمخـض الأزمة الماليـة العالميـة عـن ولادة نظام مالـي جديـد إلا أننـا يمكن القـول بأنـه سـيتم تهذيـب النظـام الحالي ومراجعـة قوانينـه وإعـادة صياغـة لـه وسيسـتمر النظـام فـي الاعتمـاد علـى القـروض والتمويـل والبنـوك الإسـتثمارية وتفعيـل القطـاع الخـاص ولـن يكـون هنـاك اشـتراكية أو تأميم سـواء فـي الـدول المتقدمـة أو الناشئة.

وتحـدث المحلـل المالـي محمـد العمـران قبيـن أنـه ينظـر إلى المشـكلة مـن زاويتيـن الأولـى التغيـرات الاقتصاديـة فمنـذ ٣ شـهور ارتفـع سـعر الـدولار الأمـر الـذي انعكـس علـى أسـعار النفـط والذهـب وغيرهـا. والثانـي انهيار كبرى المؤسسـات الماليـة واهتـزاز ثقـة المسـتثمرين بهـذا النظـام. لذلـك لابـد أن ننظـر للقطـاع المصـرفي فـي المملكـة بحكـم اسـتثماراته فـي مجـال الإقـراض وفـي السـندات ذات الدخـل الثابـت والمتغيـر وهل السـندات من حكومـات أو غير ذلك. وهـذا غير واضـح. كما يجب أن ننظـر إلـى أرصـدة مصارفنـا لدى أمريكا ومـا يمكن أن يطمئن المصـارف المراسـلة. موضحـا أن سياسـات البنـوك متحفظة. أضافـة إلـى أن مؤسسـة النقـد لهـا مواقـف مشـرفة مـع أزمات البنـوك المحليـة مشـيرا إلـى أن المؤسسـة لديهـا احتياطي

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 16-10-2008 رقم العـدد: 16612 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 79 رقم القصاصة: 3

يقدر ١,٦ تريليون ريال وهو ما يضمن ودائع ودائع كافة العملاء ولا يمثل ذلك سوى ٥٠٪ فقط من هذا الاحتياطي.

واعترف العمران بأن هناك أخطاء لكنها محدودة موضحا أن تأثير الأزمة العالمية ستكون رغم محدوديتها في استثمار بعض الشركات في أسهم شركات عالمية أو حصص في شركات عالمية موضحا أن المخاطر محدودة. كما أن درجة الانفتاح فيما يتعلق بالسماح للأجانب بالتملك داخل المملكة محدود أيضا مما يعني أنه لا قلق لهم. وبين العمران أن خطة الإنقاذ الأمريكية اعتمدت ٧٠٠ مليار دولار لشراء الأصول المتعثرة بالسعر السوقي مما يؤكد أن لدى البنوك خسائر محققة ولكن يتم إطفاؤها على مدى سنوات طويلة، وهذه الأموال التي سيتم ضخها ستعمل على استمرار هذه المؤسسات في الاستمرار في عملها لكنها لا تضمن لها تحقيق أرباح، لذلك فإن الاقتصاد الأمريكي سيدخل ركودا يستمر بين ٥ إلى ٨ سنوات. وأكد أن أمام المملكة فرصة كبيرة للنمو خلال الفترة القادمة بحكم أنها تعتمد على تصدير النفط. ورداً على سؤال عن المصارف الإسلامية قال العمران إن البنوك الإسلامية في المملكة أقل البنوك إيداعا في بنوك المراسلة وبالتالي فهي بعيدة لكننا لا نعلم عن استثماراتها في العقارات أو السوق الأمريكية. وردا على سؤال عن أيهما الأفضل للاستثمار داخل المملكة أم الأسواق الخارجية قال الدكتور السكران إن الاستثمار في الأسواق الناشئة أفضل مشيرا إلى أن الأزمات هي التي تصنع الثروات والفرص كبيرة وعلينا الاستفادة منها. وحول فك ارتباط الريال بالدولار، قال السكران إنني لا أشجع على ذلك فالمطالبة كانت لتخفيض التضخم والآن وبعد هذه الأزمة انخفض التضخم فلماذا فك الارتباط موضحا أن من أهم شروط العملة الخليجية الموحدة هو وجود عملة ترتبط بها جميع العملات من أجل تقييمها.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 16-10-2008 رقم العـدد: 16612 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 79 رقم القصاصة: 4